مع بقاء المتهمين في الحجز

ليبيا ترجئ محاكمة الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني حتى حزيران

طرابلس ـ من صلاح سرار:

أرجأت محكمة ليبية امس الخميس المحاكمة الجديدة لخمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني متهمين بتعمد اصابة مئات الاطفال الليبيين بالفيروس المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) الى 13 حزيران (يونيو).

وقال القاضي محمود غويسة بعد جلسة قصيرة انه تقرر تأجيل المحاكمة وانها ستستأنف في 13 حزيران (يونيو) مع بقاء المتهمين في الحجز.

وقال شهود ان محامي الممرضات والطبيب طلبوا من المحكمة الافراج عنهم بكفالة خلال فترة نظر القضية لكن القاضي رفض. وعبر محامو وممثلو اسر الاطفال عن ثقتهم في ان التأجيل لن يحدث اثرا عكسيا في القضية. وقال عثمان بيزنطي المحامي الذي يقود فريق الدفاع عن الممرضات لرويترز انها بداية جيدة والتأجيل يؤكد حرص المحكمة على فحص الحقائق والادلة بطريقة افضل في القضية.

وقال ادريس الاغا المتحدث باسم اسر الاطفال المصابين لرويترز ان بداية اعادة المحاكمة جيدة والتأجيل قرار عادي للمحكمة. وأصدرت وزارة الخارجية البلغارية بيانا قالت فيه انها تأمل في ان تحدد مواعيد للجلسات دون تأخير لفترة طويلة. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية ديميتار تسانكيف «نتوقع ان تأخذ هيئة المحكمة الجديدة في طرابلس في الاعتبار الانتهاكات الخطيرة التي جرت بالفعل في الاجراءات بالاضافة الى الادلة الواضحة على براءة الممرضات التي قدمها الدفاع».

وكانت المحكمة العليا بليبيا قد ألغت في كانون الاول (ديسمبر) الماضي أحكاما باعدام المتهمين وأمرت باعادة المحاكمة في محكمة بطرابلس.

وقدموا للمحاكمة اول مرة في عام 2004، والممرضات الخمس والطبيب الفلسطيني متهمون بالتسبب عمدا في حقن 426 طفلا بالفيروس. وتوفي نحو 50 طفلا وأثارت القضية غضبا واسعا بين أسر الضحايا. وتساند واشنطن بلغاريا والاتحاد الاوروبي فيما يقولانه من أن المتهمين المحتجزين في ليبيا منذ عام 1999 أبرياء.

وتقول بلغاريا وحلفاؤها ان الممرضات والطبيب تعرضوا للتعذيب لاستخلاص اعتراف ويدفع خبراء في مرض الايدز بأن الفيروس ظهر لاول مرة في مستشفى بنغازي قبل أن يبدأوا العمل فيه. وبدا المتهمون وهم في طريقهم الى اعادة المحاكمة امس الخميس أكثر استرخاء عن الجلسات السابقة. وقال الدكتور اشرف الحجوج لرويترز قبل بدء جلسة المحكمة «انني بريء. نحن جميعا ابرياء. لدي أمل كبير في ان تبين اعادة المحاكمة اننا ابرياء ويسمح لنا بالعودة الى بلادنا احرارا».

لكنه شكا في المحكمة مما وصفه بالانحياز الرسمي ضده. وقال الطبيب الفلسطيني للمحكمة ان السلطات تعامل الممرضات افضل منه وانه يسمح لهن باجراء اتصالات دولية باسرهن بينما لا يسمح له هو بذلك. واضاف انه يسمح لاسر الممرضات بزيارتهن بينما لا يسمح له بذلك. والحجوج له اسرة تقيم في ليبيا حيث يعمل والده استاذا بالجامعة وشقيقته محامية. وله اقارب اخرون يقيمون في الخارج. ووعد القاضي ببحث شكواه. وقالت الممرضة البلغارية كريتيانا فالشيفا «امل في ان تعزز اعادة المحاكمة العدل وان تؤكد اننا ابرياء».

ولمحت طرابلس الى امكانية الافراج عن الممرضات اذا دفعت بلغاريا تعويضا لاسر الاطفال التي تطالب بمبلغ قدره 4,4 مليار يورو (5,47 مليار دولار)، ورفضت بلغاريا دفع التعويض قائلة ان ذلك سيكون بمثابة اعتراف بالذنب. لكن الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وليبيا وبلغاريا اتفقت على انشاء صندوق مساعدات كما أنها تبحث عن سبل لمساعدة الضحايا وأسرهم. وقالت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس خلال زيارة لبلغاريا في 28 نيسان (أبريل) ان الممرضات احتجزن لفترة طويلة جدا وينبغي السماح لهن بالعودة للوطن.

واصبحت المحاكمة عقبة كبيرة في جهود ليبيا للخروج من عقود من العزلة الدبلوماسية. واحتجت ليبيا لدى بلغاريا في الثالث من ايار (مايو) بشأن رسوم كاريكاتير للزعيم الليبي معمر القذافي نشرت في صحيفة «نوفينار» اليومية قبل اعادة المحاكمة.

وقال راديو بلغاريا ان السفارة الليبية في صوفيا عبرت عن «تنديدها واستيائها العميق» ازاء رسوم الكاريكاتير. (ا ف ب)

المرضيات البلغاريات والطبيب الفلسطيني اثناء المحكمة

يرغب باستفتاء شعبي وقبل تنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية العام المقبل

بلخادم يتحدث عن تعديل وشيك للدستور الجزائري

■ الجزائر ـ يو بي آي: أعلن وزير الدولة الجزائري عبد العزيز بلخادم الممثل الخاص للرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن هذا الاخير قرر ادخال تعديلات على الدستور المعدل اصلا العام 1996.

وقال بلخادم على هامش أعمال أمانة الهيئة التنفيذية لحزبه جبهة التحرير الوطني في تصريح نشر امس الخميس «سيكون هناك تعديل في الدستور، وجبهة التحرير سترفع الى فخامة الرئيس اقتراحاتها بهذا الخصوص، وسيثبت لكم التاريخ أن التغيير سيطرأ على الدستور».

وأبدى بلخادم رغبة حزبه في أن يتم ذلك عن طريق استفتاء شعبي وقبل تنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية العام 2007.

وتدعو جبهة التحرير صاحبة الغالبية البرلمانية إلى تعديل الدستور لتحديد شكل نظام الحكم في البلاد المتأرجح بين الرئاسي والبرلماني معا، وقد انتقد الرئيس بوتفليقة نفسه الدستور الحالي.

كما أن بلخادم أبدى رغبته في أن يترشح الرئيس بوتفليقة لولاية ثالثة، لكن الدستور الحالي حدد المدة بولايتين فقط، وهو ما يستدعي تعديلا للدستور.

وتقترح مسودة الدستور المطروحة على مكتب الرئيس السماح لرئيس الجمهورية بالترشح لولاية ثالثة ولخمس سنوات، كما تقترح اعتماد نمط النظام الرئاسي الذي يحبذه الرئيس بوتفليقة، وهو ما سبق ان أشار إليه بلخادم قبل أشهر في حديث مع إذاعة الجزائر الرسمية بأن البلاد بحاجة حاليا الى اعتماد النظام الرئاسي في دستورها لتنتقل بعد ذلك الى نمط النظام البرلماني مع تطور المجتمع.

وعبر بلخادم عن أحقية الأغلبية في رئاسة الحكومة وليس مثل ما هو معمول به حاليا، حيث يرأس التجمع الوطني الديمقراطي الذي يتزعمه أحمد أويحيى الحكومة الحالية، مع أن حزبه لا يحوز سوى على 48 مقعدا في البرلمان، بينما تشغل جبهة التحرير نحو 200 مقعد في البرلمان.

وتقترح المسودة ان يعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة من حزب الاغلبية، وهو المقترح الذي دفع أويحيى الى رفض أي تعديل للدستور حاليا، وأعلن انه ليس هناك اي حديث عن تعديل للدستور حاليا وانه لا يرى ضرورة لذلك.

يشار الى ان الدستور الحالي جاء في ظرف كانت تعيش فيه الجزائر ضغوطا دولية كبيرة لاجراء انتخابات تشريعية شفافة بعد الغاء انتخابات كانون الاول (ديسمبر) 1991 التي فازت بها الجبهة الاسلامية للانقاذ المحظورة حاليا، حيث اقترح الدستور المعدل سنة 1996 إنشاء الغرفة الثانية في البرلمان لكبح أي أغلبية في الغرفة الاولى.

يذكر أن الجزائر وضعت أول دستور لها عام 1963 بعد استقلالها عن فرنسا في 1962، وذلك في عهد الرئيس الأسبق أحمد بن بله، وجاء بعده دستور 1976 الذي وضعه الرئيس الراحل هواري بومدين واعتمد فيه خيار الحزب الواحد والنهج الاشتراكي، قبل أن يلغي الرئيس الاسبق الشاذلي بن جديد في تعديل دستوري في 1989 هذا الاتجاه ويفتح الباب أمام التعددية الحزبية ويلغي النظام الاشتراكي، وذلك بعد انتفاضة الشباب في 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1988 .

فتح تحقيق ضد قاض نسي تمديد اعتقاله

اسبانيا: خطأ قضائي يؤدي الى مغادرة متهم مغربي في تفجيرات 11 آذار للسجن

مدريد ـ «القدس العربي» من حسين مجدوبي:

أصبح أحد المتابعين في تفجيرات 11 آذار/مارس الارهابية التي هزت مدريد وخلفت مقتل 191 شخصا طليقا منذ الأربعاء بعدما نسي القاضي المحقق تمديد اعتقاله، الأمر الذي خلق ضجة قضائية في هذا البلد الأوروبي انتهت بفتح تحقيق ضد القضاة لهذا التهاون.

والشخص الذي استفاد من هذا الخطأ القضائي هو سعيد الحراك المعتقل منذ ايار/مايو 2004 بسبب الاشتباه في دور ما له في هذه التفجيرات، وأول أمس انتهت مدة الاعتقال الاحتياطي التي استغرقت سنتين، مما جعله يغادر سجن مدريد في ساعة متأخرة. ويعود الخطأ القضائي الى أن القاضي المكلف بالتحقيق في 11 اذار/مارس، خوان ديل أوملو خضع هذه الأيام لعملية جراحية وبالتالي تغيب عن المحكمة ولم يعوضه أي أحد لتمديد الاعتقال لمدة سنتين حتى 2008، إذ يسمح قانون الارهاب بأربع سنوات كحد أقصى للاعتقال الاحتياطي في قضايا الارهاب.

وعقدت النيابة العامة وبعض قضاة المحكمة الوطنية اجتماعا طارئا ليلة الأربعاء للعثور على تأويل قانوني لقانون الارهاب بغية الابقاء على سعيد الحراك رهن الاعتقال لكن لم تجد أي مخرج، مما دفع النيابة العامة في الليلة نفسها الى إلزامه بالتوقيع مرتين في اليوم في المحكمة لتفادي هروبه وعدم مغادرته مدريد وسحب جواز سفره.

والمثير أن القاضية تريسا بالاسيو، رفضت أن يتم تمديد الاعتقال الاحتياطي بعدما تم رصد الخطأ، مشيرة الى أن التمديد كان يجب أن ينجز منذ مدة وليس في آخر ساعة، وذلك تفاديا لوقوع خرق في حق سعيد الحراك لا سيما وأنه لا توجد أدلة جديدة يمكن اعتمادها في تجريمه.

وأمر المجلس الأعلى للقضاء أمس الخميس بفتح تحقيق حول هذا الخطأ الذي صنفه «بالتهاون الخطير للغاية»، وهذه المرة الثانية التي يقع فيها خطأ من هذا النوع من طرف المحكمة الوطنية. وكان الخطأ الأول قد استفاد منه لعماري وهو جزائري اعتقل في أواخر التسعينات، وبمجرد خروجه بسبب خطأ مماثل قام بالتخطيط لتفجيرات 11 اذار (مارس) رفقة بعض المغاربة وتونسي.

ويذكر أن سعيد الحراك يعتبر من المتهمين الثانويين في تفجيرات 11اذار (مارس)، وجرى اعتقاله بسبب المكالمات التي أجراها لمرات عديدة مع أفراد الكوماندو المنفذ لتفجيرات 11 اذار (مارس) والذين انتحروا يوم 4 نيسان (أبريل) 2004.

في ختام زيارتها الى الجزائر

الأمينة العامة للحزب الشيوعي الفرنسي تتهم اليمين بتأليب العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية

الجزائر ـ «القدس العربي» من مولود مرشدي:

طالبت ماري جورج بيفييه الأمينة العامة للحزب الشيوعي الفرنسي في نهاية زيارة للجزائر امس السلطات الفرنسية بالاعتذار للجزائر على ماضيها الاستعماري دون ان تستعمل عبارة «الجرائم» التي اقترفها الاستعمار الفرنسي في الجزائر طيلة 132 عاما من الاستيطان.

واكدت بيفييه في لقاء صحافي عقدته امس بدار الصحافة طاهر جاعوت في ختام زيارة للجزائر دامت يومين ان الجدل القائم بين فرنسا والجزائر لا يخدم مصلحة الشعبين وان العلاقات الثنائية بين باريس والجزائر لن تعرف تطورا لاحقا دون هذا الاعتذار، وأسفت لدرجة التوتر التي طبعت العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية في الاشهر الاخيرة على خلفية قانون 23 شباط (فبراير) الذي صادقت عليه الجمعية الفرنسية العام الماضي وتمجيد مآثر الاستعمار في الجزائر والدور الذي قام به الحركى (الجزائريون الذين تعاونوا مع فرنسا) خلال ثورة تشرين الثاني (نوفمبر) 1954، واوضحت انه يجب النظر للمستقبل. واتهمت ماري جورج بيفييه اليمين الفرنسي بالوقوف وراء تمرير هذا القانون ووصفته بالسلطة الرجعية.

وقالت انه حان الوقت للجزائر وفرنسا لان تقوما بترقية التعاون بين الشعبين الجزائري والفرنسي والمؤسسات الديمقراطية في البلدين وبما يؤهلهما لإقامة شراكة قوية في ظل العولمة الاقتصادية.

وقالت ان تاريخ الجزائر طويل وجميل ومؤلم ايضا ولكنه تاريخ مشترك بين الجزائر وفرنسا.

والقت بمسؤولية عدم الاعتراف بما أسمته بالحقيقة التاريخية الفرنسية في الجزائر على مسؤولين في اليمين الفرنسي واكدت ان حالة التوتر التي طبعت العلاقات بين البلدين بخصوص هذه القضية قد كان سابقة انذار بالمصادقة على قانون 23 شباط (فبراير) الماضي المجد للاستعمار الفرنسي وطالبت السلطات الفرنسية بالوقوف امام ذاكرة الجزائر.

والتقت بيفييه خلال زيارتها مسؤولين في مختلف الاحزاب من بينهم رئيس التجمع مناجل الثاقفة والديمقراطية سعيد سعدي ورئيس التحالف الديمقراطي رضال مالك والامين الاول لحزب جبهة القوى الاشتراكية والامين العام للحكة الاجتماعية الديمقراطية (الحزب الشيوعي الجزائري) ومسؤولو بعض النقابات المستقلة.

ولم تلتق بيفييه خلال زيارتها بالأحزاب المشكلة للحكومة و المسؤولين الرسميين الجزائريين.

واكدت معارضتها لمشروع قانون المهاجرين وقالت انه يرمي الى تفشي الفقر بين اسر عائلات العمال المغتربين وتعقيد وضعياتهم الاجتماعية بعد ان اشترط عليهم القانون الجديد الحصول على بطاقة اقامة ووصفته بـ«قانون ضد الحب»، واشارت الى ان المشكل ليس في تحديد الهجرة بقدر ما يتطلب التكفل بالوضعية الاجتماعية للمهاجرين.

وقالت انها ستدعو مناضلي حزبها الى تنظيم مسيرة شعبية يوم 13 من الشهر الجاري للتنديد بمشروع هذا القانون.

وعن موقف حزبها من النزاع في الصحراء الغربية قالت الامينة العامة للحزب الشيوعي الفرنسي ان موقف الحزب واضح وهو احترام قرارات الامم المتحدة.

ماري جورج بيفييه الأمينة العامة للحزب الشيوعي الفرنسي في العاصمة الجزائر

وثائق جديدة تشير الى تورطه مع دو فيلبان في قضية «كليرستريم»

قنبلة جديدة تنفجر في وجه الرئيس الفرنسي

باريس ـ «القدس العربي» ـ من شوقي أمين:

نفى الرئيس الفرنسي جاك شيراك يوم أمس نفيا قاطعا الأخبار التي نشرتها صحيفة (لوكانر أونشيني) الأسبوعية في عددها الأخير استنادا الى تصريحات الجنرال فيليب روندو الخبير في مسائل الإرهاب الدولي للقضاة المكلفين بمسألة «كليرستريم» مفادها أن الرئيس شيراك كان يملك حسابا مصرفيا في اليابان بقيمة 45 مليون يورو.

ولقد أوضح ذات الجنرال حسب الأسبوعية الفرنسية، نقلا عن وثائق لأجهزة المخابرات الفرنسية أن مبلغ 300 مليون فرنك فرنسي وقتها ما يعادل اليوم 45,7 مليون وضع في حساب باسم شيراك في مصرف طوكيو (سووا بنك) في السنوات الأخيرة عن طريق مؤسسة ثقافية غامضة يبدو أن الرئيس شيراك كان يرعاها.

ورغم أن مثل هذه المعلومة الخطيرة، كانت بحوزة الأجهزة المخابراتية الفرنسية الا أنها لم تقم بأي تحريات نشيطة أو تحقيقات عميقة حول الحساب المذكور مثلما أكده للصحافة الفرنسية المدير السابق للإدارة العامة للامن الخارجي (جون كلود كوسران) بين 200 و2002 مستندا في تصريحاته الى تحريات داخلية للهيئة التي رأسها.

ويبدو أن الادارة العامة للأمن الخارجي اهتمت في البداية بموضوع الحساب المصرفي لشيراك في سنة 1996 بناء على مقال غير موقع نشر في التسعينات في الاسبوعية اليابانية Le Shukan Post تحت عنوان «انه بنك شيراك» اشار فيه الى وجود حساب للرئيس الفرنسي يحتوي على ما قيمته 7 ملايين ين ياباني ما يعادل 45 مليون يورو.

ولقد اهتز قصر الاليزيه لمثل هذه الاخبار التي تهدف حسب محيط الرئيس الفرنسي الى زعزعة مؤسسات الدولة واضعين ذلك في خانة الحملة المغرضة التي تتغذى من الاشاعات والأوهام لتشويه سمعة الرئيس الفرنسي.

من جهته عبر الجنرال روندو عن استيائه من الاستغلال السيىء لمضمون التصريح الذي قام به أمام القضاء، مذكرا في المقام ذاته أنه كان يريد تبيّن فيما اذا لم يكن هناك موظفون في الهيئة التي هو مسؤول عنها حاولوا خارج اطار التقاليد المعمول بها تشكيل ملف ضد الرئيس قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية لسنة 2002.

جدير بالذكر أن البنك الياباني المذكور، قد تمت تصفيته قضائيا بسب افلاس نتج عن تحايل في الحسابات في حزيران (يونيو) 1999 وعلى عاتقه دين اجمالي يفوق المليار دولار، وكان رئيسه الشرفي شوي شي أوسادا (83 عاما) قد أوقفته الشرطة في سنة 2000 بتهمة تزوير في الحسابات وحكم عليه بعدئذ بثلاث سنوات سجنا مع وقف التنفيذ.

ومعروف عن الرئيس شيراك ولعه بالثقافة والفن اليابانيين، لدرجة أن تم تعيينه من بين المستشارين الخمسة للجائزة العملاقة التي تشرف عليها الجمعية اليابانية للفنون، عندما كان عمدة لبلدية باريس وكان يتقاضى لقاء هذا الدور 100 ألف دولار ولكنه كان يرفض دوما استلام مثل هذا المبلغ حسب تأكيدات الدائرة المقربة منه في الإليزيه.

وبغض النظر عن هذه القضية الجديدة التي جاءت تسمم حياة الرئيس الفرنسي، فان هذا الاخير وبإجماع كل المعلقين بدأت تتراكم نكساته في عهدته الاخيرة بدءاً بالنكسة التي عرفها سنة 2005 حينما رفض الفرنسيون الدستور الاوروبي في استفتاء شعبي وظف كل طاقته لاقناع الناخبين بالتصويت عليه ايجابا، اضافة الى اصابته بعارض صحي واندلاع ازمة الضواحي الفرنسية وموجة الاحتجاجات التي أحيطت بمشروع عقد الوظيفة الاولى التي نتج عنها هزيمة قاسية لرئيس وزرائه دوفيلبان الذي يبدو انه انتهى سياسيا بعد ان كان الرئيس يرى فيه الخليفة المناسب.

مداهمات واعتقالات للسكن الجامعي تحسبا لنشاطات يقوم بها ناشطون لاحياء ذكرى تأسيس جبهة البوليزاريو

حادث سيارة لابن مسؤول مغربي يثير التوترات بين قوات الامن وطلبة صحراويين

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

كان يمكن ان تكون حادثة السير التي وقعت في الحي الجامعي بالرباط، وذهب ضحيتها سائق تاكسي واصيب طالب جامعي، حادثة عادية، لو لم يكن المتسبب بالحادث فتى لا يتجاوز عمره 16 عاما ووالده مسؤول كبير في العاصمة المغربية، لكن الحادثة اخذت ابعادا سياسية لان الطالب المصاب من مدينة العيون كبرى حواضر الصحراء الغربية، لتسبب الحادثة توترا بين الطلبة ورجال الشرطة ولتربط بسرعة بنزاع الصحراء الغربية وتشعباته.

كان ذلك مساء الاثنين الماضي، في مدينة العرفان/ الحي الجامعي، حين صدمت سيارة مرسيدس فخمة يقودها فتى عمره 16 عاما سيارة تاكسي فقتل سائق التاكسي على الفور فيما اصيب اصابات بالغة الطالب الناجم الجماني الذي كان يركب الى جانب سائق التاكسي.

الطلبة في الحي الجامعي تجمعوا في مكان الحادث ولاحظوا ان الشرطة التي هرعت الى المكان بدأت بتغيير معالم الحادثة وليكتشف الطلبة ان الفتى ابن مسؤول كبير ثم قيل انه ابن محام كبير وانه كان ثملا وفي سيارته مشروبات روحية.

رفض الظلم وعدم المساواة حرك الطلبة فازدادت اعداد الشرطة ولاحقت الطلبة الى السكن الجامعي السويسي 1 و2 القريب من مكان الحادثة واقتحمت غرفهم وحطمت محتوياتها ولان الطالب المصاب صحراوي احتشد كل الطلبة الصحراويون وشنوا هجمات بالحجارة على الشرطة ورفعوا شعارات منددة بالوجود المغربي بالصحراء ومطالبين باستقلالها.

جبهة البوليزاريو التي تسعى لاقامة دولة مستقلة بالصحراء الغربية قالت ان مداهمات الشرطة للسكن الجامعي اسفرت عن اصابة 34 طالبا صحراويا بجراح واحدهم اصابته خطيرة قالت ان اسمه بشير ميارة القي به من الطابق الرابع فيما اعتقل طلبة اخرون. وقالت صحيفة «الصباح» المغربية انه يتردد ان بشير ميارة قفز من الطابق الاول في السكن الجامعي للطالبات حيث كان مختبئا فرارا من الشرطة.

وتقول جبهة البوليزاريو ان طالبات صحراويات تضامن مع زملائهن تعرضن لاعتداء وحشي ومحاولات اغتصاب وتحطيم محتويات غرفهن في السكن الجامعي.

واعادت الاوساط الصحراوية عنف الشرطة الى اقتراب موعد الذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لتأسيس جبهة البوليزاريو (20 ايار/مايو الجاري) وما يتردد عن استعداد الناشطين الصحراويين المؤيدين للجبهة لتحرك مكثف ذي صدى اعلامي على غرار تحركهم العام الماضي في عدد من المدن المغربية استندت اليه جبهة البوليزاريو للتحريض ضد ما تصفه انتهاكات لحقوق الانسان يتعرض لها الصحراويون على ايدي الشرطة المغربية.

وقالت صحيفة (الصباح) ان والد الفتى الذي وضع قيد الاعتقال محام وليس مسؤولا ونقلت عنه دون ان تعرف به انه لم يحاول الالتفاف على القانون واعرب عن اسفه لاستغلال الحادث «بعد ان بادر الطلبة بالعنف والاعتداء على رجال الشرطة».

ونقلت صحيفة (الانهار) المغربية عن نادي الحوار بالحي الجامعي التابع للاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي تهيمن عليه التيارات الاصولية ان محاولات اغتصاب تعرضت لها طالبات بالحي بعد تجريدهن من ملابسهن.

وقال بيان للنادي ان قوات الامن اقتحمت الحرم الجامعي باستعمال العنف بدون مبرر في مواجهة الوقفة التضامنية التي نظمها الطلبة اثر حادثة السير وان قوات الشرطة اقتحمت غرف الطلبة واتلفت حاجياتهم وسرقت اموالهم او هواتفهم وحتى الاحذية وألقت طالبا من الطابق الثالث وطالب نادي الحوار في بيانه باجلاء جميع قوات الامن من مدينة العرفان وفتح تحقيق حول حادثة السير وتداعياتها وتعويض الطلبة المتضررين ماديا ومعنويا.

واثارت حادثة السير في مدينة العرفان بالرباط وعنف الشرطة استغراب مهتمين بالشأن الصحراوي ويقول هؤلاء ان السلطات المغربية وتحسبا لنشاطات يقوم بها ناشطون صحراويون في الاسبوع القادم لاحياء ذكرى تأسيس جبهة البوليزاريو تحرص ان كان في المدن الصحراوية والمدن المغربية الاخرى حيث يتواجد طلبة من مدن صحراوية على التهدئة وعدم الوقوع في شراك استفزاز هؤلاء الناشطين خوفا من انعكاسات سلبية على ما حققه المغرب من نقاط ايجابية خلال الاسابيع الماضية بعد اعلانه عن مبادرة منح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية كحل دائم للنزاع، وادراك السلطات المغربية المعنية ان مسألة «حقوق الانسان» تشكل فرصة لجبهة البوليزاريو لتعويض نقاط دبلوماسية خسرتها وكان اخرها قرار حكومة بروندي بتجميد الاعتراف بالجمهورية الصحراوية التي تشكلها.

العقيد القذافي يستقبل نظمي اوجي ويبحث معه آفاق الاستثمار السياحي والتصنيعي في ليبيا

■ طرابلس (ليبيا) ـ «القدس العربي»: استقبل الزعيم الليبي معمر القذافي في طرابلس السيد نظمي اوجي رئيس المنظمة الانكليزية ـ العربية ورئيس مجموعة «جنرال ميديترانيان هولدينغ» والوفد المرافق له.

وبحث القذافي مع اوجي شؤون الجاليات العربية المهاجرة في الغرب ودورها في رفد بلادها. كما تطرقا الى دور المنظمات العربية المهاجرة في تضييق الفجوة الثقافية والسياسية بين الغرب والدول العربية والاسلامية.

واشار اوجي الى ان المنظمة الانكليزية العربية تسهم في تعزيز الروابط السياسية والثقافية بين بريطانيا وليبيا وانها تسعى الى تعزيز العلاقات ببعدها الاقتصادي.

وتطرق العقيد القذافي في لقائه بوفد المنظمة والمجموعة الى افاق الاستثمار في ليبيا، وخصوصا في المجالات السياحية والتصنيعية.

وناقش الوفد مع المسؤولين الليبيين مشاريع الاستثمار السياحي في مدينة طرابلس وفي الشواطئ الليبية البكر.

واعتبر اوجي ان ليبيا تمثل واحدة من المقاصد السياحية والاثرية المهمة وان الاستثمار السياحي فيها هو مسعى لمجموعة «جنرال ميديترانيان هولدينغ».

وتملك المجموعة سلسلة فنادق الرويال الكبرى (خمس نجوم) المقامة في الاردن ولبنان وتونس والمغرب ولوكسمبورغ بالاضافة الى ملكيتها لفنادق في سلاسل انتركونتيننتال واوكسيدنتال وهيلتون في مصر واسبانيا ولبنان ومجموعة من المنتجعات السياحية على الريفيرا الفرنسية.

وتسعى المجموعة كذلك الى اقامة مشاريع مشتركة في ليبيا وتدرس امكانيات نقل وتوطين تكنولوجيا الصناعة الدوائية بما يكفل لليبيا الاستغناء عن استيراد الكثير من الادوية والمستحضرات الطبية من الخارج.

المغرب يسمح بعرض فيلم رغم معارضة الاسلاميين

■ الرباط ـ رويترز: سمح المغرب الاربعاء بعرض فيلم نددت به جماعات اسلامية ذات نفوذ تقول انه يسيىء الى الاسلام ودعت الى مقاطعته.

ويصور فيلم (ماروك) أبناء وبنات عائلات ثرية في الدار البيضاء يصارعون التأثيرات المتعارضة للتقاليد والحداثة. وأثار الفيلم غضب جماعات اسلامية بما يتضمنه من مشاهد بينها امرأة بملابس داخلية تجثو على ركبتيها وكأنها تصلي ثم تظهر وهي تمارس الجنس وفقا لما نشرته مجلة «تيلكيل» الاسبوعية المغربية التي تصدر بالفرنسية.

لكن المركز السينمائي المغربي وهو الهيئة الرسمية المخولة التصريح بعرض الافلام سمحت بعرض الفيلم بموافقة من الحكومة. وقالت الحكومة في بيان ان النقاش الدائر حول الفيلم هو من نوعية الحديث الذي لا يناسب التقدم الاجتماعي والسياسي الحالي في المغرب.

وقالت حركة التوحيد والاصلاح الاسلامية ذات النفوذ ان الفيلم يشوه صورة المغرب والمغاربة ودينهم وهويتهم. وأضافت في بيان انها تناشد أصحاب دور العرض السينمائي رفض عرض الفيلم وتحث المغاربة على مقاطعته.

وتجمع الحركة قواعد حزب العدالة والتنمية الاسلامي المغربي وهو حزب المعارضة الرئيس في البرلمان.

وقال عضو بالبرلمان المغربي عن حزب العدالة ان الفيلم يسخر من أسس عقيدة المسلم كالصلاة والصوم ويصور سلوكيات غير اخلاقية أحدها الاباحية الجنسية وهو ما يتعارض مع تعاليم الاسلام وقانون هذا البلد.

و(ماروك) هو أول فيلم روائي للمخرجة ليلى المراكشي. وعرض في فرنسا وبعض الدول الاوروبية الاخرى لكنه عرض للمرة الاولى في المغرب الاربعاء.

وفي عموده في احدى الصحف دافع الناقد السينمائي نور الدين كوشتي عن الحق في عرض الفيلم لكنه استهجنه واصفا اياه بانه «تمرد بلا سبب». لكن صحيفة (الاحداث) المغربية اليومية البارزة حثت المغاربة على مشاهدة الفيلم لاظهار معارضتهم للدعوة الى مقاطعته.

المغرب: المجلس الاعلى للاتصال السمعي البصري منح تراخيص لاقامة 11 خدمة خاصة اذاعية وتلفزية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قرر المجلس الاعلى للاتصال السمعي البصري بالمغرب خلال اجتماعه امس الاربعاء منح مجموعة أولى من التراخيص لاقامة واستغلال 11 خدمة خاصة اذاعية وتلفزية.

وذكر بلاغ للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ان هذه التراخيص تتوزع على محطة تلفزية تبث عبر القمر ذات محتوى اخباري وطني ودولي واذاعتين محليتين تغطيان كلا من حوضي مراكش واكادير وأربع اذاعات تغطي أحواض الاستماع لكل من الدار البيضاء فاس مكناس مراكش واكادير.

كما يتعلق الامر باذاعة موضوعاتية متعددة الجهات ذات محتوى موسيقي تغطي أحواض الاستماع لكل من الرباط والدار البيضاء ومراكش، واذاعة قرب متعددة الجهات ذات خدمة عامة تغطي أحواض الاستماع لكل من الشمال والريف والشرق، واذاعة موضوعاتية متعددة الجهات ذات محتوى اقتصادي ومالي تغطي أحواض الاستماع لكل من الرباط والدار البيضاء، واذاعة موضوعاتية متعددة الجهات ذات محتوى اقتصادي تغطي أحواض الاستماع لكل من الرباط والدار البيضاء وفاس ومكناس. واكد البلاغ ان المجلس لاحظ القيمة النوعية الكبيرة للمشاريع التي عرضت على انظاره والتي كان عليه الحسم فيها وكذا الكفاءات العالية لحامليها وحدة المنافسة في ما بينها.

وأشار الى ان مشاريع أخرى توفرت فيها شروط المقبولية ستتم اعادة معالجتها لاحقا على ضوء نتائج عمليات البحث عن ذبذبات جديدة واستكمال التحصين القانوني والتقني الضروري لاستغلالها.

وقال البلاغ ان المجلس في متم هذا المسلسل اكد عزمه على العمل بكل مسؤولية من أجل ضمان انفتاح تدريجي للمشهد السمعي البصري على المبادرة الخاصة بهدف ضمان ولوج عادل لأكبر عدد ممكن من المواطنين الى خدمات سمعية بصرية جديدة متنوعة ومتكاملة مع الخدمات المقدمة من طرف القطب السمعي البصري. ويأتي قرار الترخيص وفقا لمقتضيات المرسوم الملكي القاضي باحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وللقانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

وزير العدل المغربي: نشر ثقافة حقوق الانسان خيار وطني لا رجعة فيه

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قال وزير العدل المغربي ان الدفاع والنهوض ونشر ثقافة حقوق الانسان تعد خيارا وطنيا لا رجعة فيه، ومسؤولية تتحملها كل مكونات المجتمع المغربي سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الدستورية أو السلطات العمومية أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية.

وجدد محمد بوزوبع في عرض أمام لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتقرير الدوري الثالث للمغرب، والمتعلق بالتدابير المتخذة من قبل السلطات المغربية في مجال إعمال مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التزام سلطات بلاده بمقتضيات هذا العهد وبمقتضيات باقي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها في مجال حقوق الانسان.

وأضاف أن الانسان يبقى محور المشروع المجتمعي، وهو المشروع الذي يولي مكانة خاصة لحماية والنهوض بهذه الحقوق وذلك بانخراط مختلف مكونات المجتمع في إطار توافق وطني.

وأوضح أن هذا التوافق ينبني على ثوابت تؤطر الخيار المغربي وتتعلق بمبدأ شمولية الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء، ومبدأ الحوار الاجتماعي كأساس للتعامل والتعاون وحل المنازعات، وقاعدة التفعيل التدريجي المضطرد والمتواصل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمقاربة التربوية لنشر ثقافة حقوق الانسان بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وتعزيز مبدأ التعاون الدولي كما يؤكده البند الثاني من هذا العهد. وأضاف أن هذا هو الإطار الذي اندرجت فيه كل المبادرات المغربية لدعم بعض الدول الافريقية جنوب الصحراء من خلال شراكات اقتصادية واجتماعية وإلغاء المغرب ديون عدد من الدول الافريقية الأقل نموا ورفع القيود على صادراتها الجمركية. وبعد ذلك، قدم الوزير نظرة حول الإنجازات التي حققها المغرب في المجالات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية ككهربة العالم القروي بنسبة 81 في المائة في سنة 2005 لتصل إلى حوالي 100 في المئة مع نهاية 2007 مضيفا أن نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب بلغت70 في المائة، فيما ناهز تعميم التمدرس نسبة 91 في المئة.